الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.2

# الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 October 2003
Arabic
Original: English

**الدورة الثامنة والخمسون**
**اللجنة الثانية**
البند ٩٢ من جدول الأعمال
**مسائل السياسات القطاعية: منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية**

**المغرب*: مشروع قرار**

## منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٤/٢٠٥، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع و ٥٥/٦١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن صك دولي فعال لمكافحة الفساد، و ٥٥/٢٥ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و ٥٥/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، وإعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية، و ٥٦/١٨٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها

* باسم الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

151003 151003 03-55662 (A)

الأصلية، و ٥٧/٢٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية،

**وإذ تشير أيضا** إلى توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١] وإلى خطة جوهانسبرج لتنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة[٢] اللذين أكدا على أولوية مكافحة الفساد على الأصعدة كافة،

**وإذ يساورها بالغ القلق** إزاء خطورة المشاكل التي تنطوي عليها الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية، بما من شأنه أن يلحق خطرا باستقرار المجتمعات وأمنها ويقوض قيم الديمقراطية والأخلاقيات المتحضرة ويشكل خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة عندما يؤدي عدم وجود رد على الصعيدين الوطني والدولي إلى الإفلات من العقاب،

**وإذ تحيط علما** بالدراسة العالمية بشأن تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، المقدمة إلى اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد[٣]، التي لاحظت جسامة المبالغ المالية ذات الصلة مما أفضى إلى نشوء صعوبات اقتصادية واجهتها البلدان من ضحايا هذا النوع من الفساد إضافة إلى العقبات الكأداء التي تحول دون استردادها عافيتها،

**وإذ تلاحظ** أن الدول الأعضاء لها ترتيبات وقدرات مؤسسية مختلفة لكفالة تنفيذ التشريعات المتعلقة بمنع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية،

**وإذ ترى** أن منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، لم تحظ بتنظيم كاف من خلال التشريعات الوطنية والصكوك القانونية الدولية،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E/02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) A/CONF.199/20.

(٣) A/AC.261/12.

**وإذ تؤكد** المسؤوليات الملقاة على عاتق جميع الحكومات لسن القوانين الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية[٤]؛

٢ - **ترحب** بدخول اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ[٥]؛

٣ - **تحيط علما مع التقدير** بإنجاز أعمال اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد؛

٤ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على المشاركة في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى لأغراض توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المقرر عقده في ميريدا، المكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

٥ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بسن قوانين لمنع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، على أن تقوم بذلك؛

٦ - **تشجع أيضا** جميع الدول الأعضاء التي لم تطلب من المؤسسات المالية أن تنفذ، حسب الأصول، برامج شاملة تكفل توخي ما ينبغي من الحرص واليقظة بما من شأنه تيسير الشفافية ومنع إيداع أموال متأتية من مصدر غير مشروع، على أن تفعل ذلك؛

٧ - **تشجع** التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية؛

٨ - **تدعو** إلى المزيد من التعاون الدولي بطرق شتى من بينها ما يتم من خلال منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود الوطنية ودون الإقليمية من أجل منع ومواجهة تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع فضلا عن إعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية؛

---

(٤) A/58/125.

(٥) القرار ٥٥/٢٥، المرفق الأول.

٩ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يؤازر الجهود الوطنية المبذولة بوسائل مختلفة من بينها تقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمنع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، ووضع استراتيجيات من أجل إدماج مبادئ الأخلاق والنزاهة في صلب أنشطة القطاعين العام والخاص على السواء؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن التقدم المحرز في التنفيذ المتعلق بهذه المسألة؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا فرعيا بعنوان ''منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية''.